

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧١٩**

الثلاثاء، ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوتسوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد ميشون
	فييت نام	السيد فام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد لي

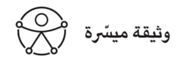
جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

2003442 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2020/111، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٤ صوتا مؤيدا دون معارضة، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٥٠٩ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنعت روسيا عن التصويت على القرار ٢٥٠٩ (٢٠٢٠)، المقدم من ألمانيا والمملكة المتحدة، والذي يمدد نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا، لأن النص لم يتضمن ملاحظاتنا المهمة والمبررة على النحو الواجب. وقد ضمّن مقدمو القرار النص صياغة جديدة بشأن الاستيراد غير المشروع للمنتجات النفطية إلى ليبيا.

ونود التأكيد على أن التأثير السلبي لاستيراد المنتجات النفطية ليس واضحًا بالنسبة للاقتصاد الليبي. فليبيا، ونظرا لتراجع الإنتاج من مرافق التكرير الليبية، تستورد الآن ثلاثة أرباع المنتجات النفطية من حيث الحجم وتحول الجماعات المسلحة وجهة قسط كبير من المنتجات المستوردة إلى السوق السوداء في الداخل أو إلى بلدان أخرى. ويجب ألا ننسى احتياجات الليبيين الذين يعيشون في شرق البلد، ولا يحصلون على أي منتجات نفطية تصل إليهم.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد ضرورة استخدام الموارد الطبيعية لليبيا لما فيه مصلحة الشعب، وألا تخدم مصالح دول ثالثة. ويجب أن يقرر الليبيون أنفسهم جميع المسائل المتعلقة بالتحكم في البنية التحتية للنفط وعمليات التصدير.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لا تزال ليبيا تواجه تحديات متعددة على غرار الحالة الأمنية الهشة وانتشار الجماعات الإرهابية ومسائل اللاجئين والهجرة المعلقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يدعم النهوض بالعملية السياسية التي تملكها ليبيا وتقودها برعاية الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الوضع الخطير الحالي السائد في ليبيا، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تطبيقه الصارم لحظر الأسلحة والامتناع عن التدخل العسكري أو أي أعمال أخرى قد تؤدي إلى تفاقم الصراع.

لذلك، صوتت الصين مؤيدة القرار ٢٥٠٩ (٢٠٢٠) الذي اتخذ للتو. ومع ذلك، فإن الصين تعتقد اعتقادا راسخا أن الجزاءات ليست غاية ولكنها وسيلة، وينبغي أن تخدم دائما التسوية السياسية للقضايا ذات الصلة. وعندما يتخذ مجلس الأمن إجراءً بشأن تمديد نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا، يجب عليه أن يبني قراره على مشاورات كاملة، وأن يوجه رسائل إيجابية إلى المجتمع الدولي والبلدان المهتمة بأن هذا التمديد سيؤدي إلى تسوية سياسية للقضية الليبية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.